تاريخ الإرسال: 2017/11/12
تاريخ القبول: 2018/04/12
تاريخ النشر: 2018/06/01

المواطنة في زمن الفضاءات المفتوحة
تجاذبات الولاء بين المحلي والمعولم

بقلم
د/ بلخير آسية (*)

ملخص

لا تزال مسألة المواطنة محور اهتمام العديد من المفكرين والباحثين العرب منهم والغربيين، نظرا لكون أن موضوع المواطنة انتقل من مستوى التحليل الأكاديمي إلى مستوى التحليل المؤسسي حيث غدا من أهم القضايا التي شغلت المنظمات الحكومية وغير الحكومية نتيجة التغيرات الحاصلة في أبعاد فكرة المواطنة في حد ذاتها خصوصا في ظل بروز نمط جديد من المجتمعات هو المجتمع الالكتروني كأحد إفرازات العولمة وما فرضه من تحديات أمام المواطن الذي بات لا يعرف حدود هويته السياسية والثقافية وبروز فكرة المواطنة الافتراضية حاملة في طياتها إشكالات جديدة لا يمكن حصرها في البعد السياسي والقانوني لمفهوم المواطنة بل تتعداه إلى مسألة الهوية والانتماء والولاء.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، العولمة، المجتمع الافتراضي

مقدمة

شكلت المواطنة جوهر الاهتمامات الفكرية للمفكرين الغرب والعرب على حد سواء، كما تحولت إلى قضية سياسية ذات أبعاد ثقافية أخذت الحيز الواسع في الحوارات الفكرية والسياسية للقادة والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية حول مضمونها، حدودها، وإشكالات تحقيقها التي لا يمكن اختزالها في المفهوم القانوني والسياسي للمواطنة بل تتعداه إلى كل ما يتعلق بهوية الفرد ومرجعيته الحضارية، ما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في مفهوم المواطنة لاسيما في المجتمعات العربية التي لم تستوعب بعد مكونات المواطنة الحقة.

(*) قسم العلوم السياسية ــ جامعة قالمة. belkhir_assia@yahoo.fr

وفي عالم اليوم، ومع ثورة المعلومات تنفتح إمكانات هائلة أمـــام الإنســـان، تتجسد في قدرات خارقة على الفعل والتأثير، وأصـــبح بذلك الإنســـان التواصلي الذي تتيـــح لـــه الأدمغة الآلية والتقنيات الرقمية التفكير والعمل على نحو كوكبي وبصورة عابرة للقارات والمجتمعات والثقافات. كل هذا جعل الإنسان يشعر بوحدة مصيره وارتباطه العفوي بالآخرين ممن يعيشون معهم على نفس الكوكب. فلـــم يعـــد يسمح لأحد بالعبث بمصير العالم، الذي أصبحت مسؤولية الحفاظ عليه مسؤولية جماعية يتحمل الجميع تبعاتها.

ومع بروز العديد من المستجدات على الساحة الدولية بمختلف ميادينها، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، لاسيما التطور الحاصل في تكنولوجيا الاعلام والاتصال والتي جعلت العالم في حالة حركة دينامية سمحت ببروز أشكال جديدة للتمثيلات الاجتماعية–المجتمع الافتراضي– وتغيير نمط العلاقات الاجتماعية التي تحكمها وطرق تفاعلها، فطُرح موضوع المواطنة من جديد للنقاش، وثارت بشأنه مجموعة من التساؤلات، جعلت منه قضية مستجدة على الساحة الفكرية والسياسية حول حقيقة منظومتها، وتفاعلاتها وتأثيراتها.

في هذا الاطار، يهدف البحث الى دراسة مفهوم المواطنة في ظل الانفتاح الرقمي الذي شهده العالم، والذي جعل من المواطنة مفهوما مرنا، ومبهما أحيانا تحكمه متغيرات الزمان والمكان، بالنظر للمواطنة كمفهوم سياسي وقانوني وكقيمة أخلاقية تحكمها ممارسات–الفرد، الدولة، الجماعة الافتراضية–، لتتمحور إشكالية البحث حول التساؤلات التالية:

ما حقيقة المواطنة الافتراضية ؟ وما هو أثر التفاعل بين طرفي المعادلة–الفرد والجماعة الالكترونية– على مفهوم المواطنة ؟ وهل يمكن "للمواطنة الافتراضية" أن تحل محل المواطنة "الوطنية " ؟ أم أنه من الممكن أن تتعايش وتتكامل معها ؟ ما نصيب العالم العربي من التغيرات الحاصلة؟ وهل توجد فعلا مواطنة افتراضية عربية؟ ما تأثير الاستخدام الالكتروني على مكوني الهوية والانتماء العربي؟

ولمناقشة هذه الإشكالات تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توصيف مفهوم المواطنة بالوقوف على أبعادها ومضامينها، والمجتمع الافتراضي من حيث مفهومه ومراحل تشكله والسبيل لبلوغ مواطنة افتراضية مع تقديم وصف منهجي للأخيرة وتحديد أنواعها ووسائلها، وتحليل العلاقة التأثيرية بين المواطنة الوطنية والافتراضية، كما استعنا أيضا بالمقاربة السوسيو–سياسية في تفسير أنماط التفاعل بين مكوني الهوية والثقافة في اطار منظومة المواطنة، وكان لزاما علينا الاستعانة بمنهج دراسة الحالة والمنهج الاحصائي في تحليل وتفسير ظاهرة المواطنة في العالم العربي في ظل الاعلام البديل، من خلال الوقوف على واقعها وتحدياتها

ورهاناتها، وهو ما ستتناوله العناصر التالية بالفحص والتحليل.

I. المواطنة والمجتمع الافتراضي: وقفة عند المفهومين.

لقد ألقت العولمة بظلالها على مفهوم المواطنة، لدرجة أن هناك من طالب بضرورة إعادة تعريف المواطنة على ضوء ما يشهده العالم من تغيرات على جميع الصعد والمستويات في زمن الفضاءات المفتوحة. ولذلك رأينا أنه من الضروري والمفيد كذلك الوقوف بداية عند مفهومي المواطنة والمجتمع الافتراضي كفضاء مفتوح .

أ. المواطنة: الاصطلاح والدلالات

المواطنة لغة مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية، وفي لسان العرب لابن منظور، نجد أن الوطن هو محل إقامة الإنسان. و الوطن هو المنزل الذي نقيم به وهو موطن الإنسان ومحله.

واصطلاحا تعبر المواطنة من وجهة نظر **سياسية** على أنها " صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن".(هاني عياد،2004 ، 12)

أما من **الناحية السوسيولوجية** فالمواطنة تعبر عن " مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة".

ومن منظور علم النفس الاجتماعي المواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية، وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد. فالمواطنة تقدم وظيفة نفسية ذات أهمية بالغة، فهي تؤمن شعورا بالانتماء، وتحدد للفرد أصوله وجذوره، وتحدد له تاريخه ومستقبله، ولكل فرد مثل هذه الحاجيات.

بينما برى أهل **القانون** أن المواطنة هي تلك الرابطة القانونية بين الفرد والدولة والتي تمنح بموجبها للفرد حقوق وتفرض عليه التزامات ترتكز على أربع قيم محورية هي: المساواة، والحرية، والمشاركة، والمسئولية الاجتماعية . (سعيد عبد الحافظ، 2008، 12)

المواطنة في مهدها الأول في صدر الحضارة الرومانية كانت ترتكز في المقام الأول على دعامة واجبات والتزامات المواطنين، ومع التطور وظهور الحركات السياسية والحقوقية وتغير المنظومة السياسية العالمية وظهور نظم الديمقراطية الليبرالية التي سعت إلى توسيع نظرية المواطنة بتوفير الدعامة الثانية للمواطنة وهي المواطنة الحقوقية والتي حددت أبعاد المواطنة

إلى:

– **البعد المدني:** يعد إحدى أهم نتائج القرن الثامن عشر والتي أقر من خلالها بعض الحقوق المدنية مثل: حرية التعبير والفكر والحريات الدينية، وكذلك إقرار لمبدأ المساواة أمام القانون.

– **البعد السياسي–القانوني:** ظهر مع القرن التاسع عشر، والذي تم التأكيد فيه على الحقوق الخاصة بالمشاركة في إدارة الشأن العام للبلاد والمشاركة السياسية مثل الحق في التصويت والترشيح للوظائف العامة، إذ تحدد المواطنة كمجموعة قواعد ومعايير تنظيمية وسلوكية لعلاقات المجتمع. (سيد محمد ولديب.2011. 50)

– **البعد الاجتماعي–الثقافي:** برز مع القرن العشرين وهو المكون الذي يعتني بضمان حد أدنى من الأمن الاقتصادي للمواطن لحمايته من قوى السوق، خاصة بعد أن ظهر على السطح عيوب الممارسات الرأسمالية وهو ما كان يعني بالضرورة تدخل الدولة لضمان حدود دنيا من الأمن المادي والاقتصادي لرعاياها، إذ ينظر للمواطنة كمحدد لمنظومة التماثلات والسلوكيات والعلاقات الاجتماعية وكمرجعية لمنظومة قيم، واقع، ثقافة وناظم مجتمعي. (سعيد عبد الحافظ، 2008، 12)

– **البعد الفلسفي والقيمي:** على اعتبار المواطنة هي نتاج ثقافي انساني، لكونها تنطلق من مرجعية فلسفية وقيمية تستمد دلالاتها من قيم الحرية والولاء والهوية والانتماء والمصير الواحد...

في ظل التعريفات السابقة باتت المواطنة تعبر عن ذلك شعور الفرد بالانتماء لوطنه في ظل وجود روابط قانونية واجتماعية وثقافية يحدد على ضوئها حقوقه وواجباته، ويسهم المواطن بفعالية في سبيل تطور ورقي وطنه بكل الأوقات و الظروف التي تحيط به.(خالد منصر، 2015، 134).

إن جل المفاهيم الآنفة الذكر تجعل من منظومة المواطنة بأبعادها السابقة مفهوما محدودا خاصة اذا ما اختزل في بعده التاريخي والسياسي، ليتصادم–أو قد يتآلف هذا المفهوم مع مكوناته باختلاف مستويات وأطر التحليل (المستوى الوطني أو القومي، فالمستوى الما فوق وطني او ما دون وطني الى المستوى العالمي أو الإنساني) لتعبر المواطنة عن منظومة مركبة تشتمل على: **الهوية** بمندرجاتها الفردية والجماعية، **الشعور بالانتماء الجماعي، منظومة حقوق وواجبات** إزاء النظام العام، **منظومة قيم ومعايير ومبادئ** تعبر عن اطار عمل يوجه سلوك الفرد ويحكم علاقته بالآخرين من جهة، وعلاقته بمؤسساته الوطنية من جهة أخرى، وتجعله قادرا على أداء مسؤولياته من خلال **المشاركة الفعالة** في مجتمعه، كل تلك العناصر قد تتآلف في أكثر من

صيغة وفق مقاربات عديدة مبلورة نماذج متنوعة للمواطنة تنتظم فيها مختلف المكونات بدرجات متفاوتة.

تعددت المقاربات المفسرة لمفهوم المواطنة بتعدد درجة التفاعل بين مكوناتها السابقة من جهة وتعدد مستوى التحليل من جهة أخرى، فبرزت المقاربة الوطنية التاريخية للمواطنة التي تركز على وجود انتماء قوي للوطنية، بينما ركزت المقاربة الما فوق وطنية–العالمية– على تعدد الانتماءات وتشتتها بين مختلف الجماعات، ففي اطار المقاربات الوطنية التي تركز على تعزيز الانتماء الوطني، تنطوي على عدة أطر تحليلية منها : **المقاربة التاريخية:** والتي ترتكز على الهوية الوطنية وأولوية الانتماء الوطني على حساب أي انتماء اخر أي تغليب مكون الهوية على باقي المكونات الأخرى، فيما ترى **المقاربة الجمهورية** أو الفاعلة ضرورة إعطاء الأولوية للمشاركة العامة انطلاقا من ثقافة الجمهورية مع التأكيد على قوة انتماء الفرد للمجموعة وللمستقر الجغرافي الذي تتخذه وللمؤسسات القائمة، لتركز **المقاربة المدنية** على عنصر المشاركة في الشأن العام في اطار المجتمع المدني من خلال وجود انتماءات متفرقة غير ذات أولوية بحيث لا تقف أي حدود سياسية او اجتماعية أمام أي التزام. كما برزت **المقاربة اللبيرالية** التي تركز على ضمان حقوق المواطن في المبادرة الفردية دون قيد وتتسم المواطنة فيها بغياب الهوية الجامعة وضعف انتماء الافراد للجماعة، وعلى ضوء تقاطع المقاربات السابقة تطورت نماذج جديدة في الفكر السياسي الغربي أغلبها ركز على تعزيز الحريات الشخصية وتعميم ثقافة القانون وتكريس حقوق الانسان لتبرز **المقاربة الديمقراطية** التي جعلت مسألة انتماء الفرد الى الجماعة مسالة اختيارية، والهوية بمختلف مندرجاتها والانتماء متحركان ومرتبطان بخيار الفرد.(علي خليفة،2015، 212–215)

إن التغير السريع الذي تشهده مجتمعاتنا على صعيد المنظومة الثقافية والمجتمعية والمرجعيات القيمية توجب البحث الدائم عن مقاربات معاصرة (سواء كانت سياسية، اجتماعية، نفسية، تاريخية، قانونية) قادرة على تفسير العلاقة بين الفرد–المجتمع–الدولة ضمن منظومة المواطنة باختلاف مكوناتها وتفاوتها في اطار تحليلي دينامي قادر على تفسير العلاقة بين الفردية والمجتمع وكيفية الانتقال من الفردية الى المجتمع والعكس ضمن منظومة قابلة للتعديل والتغيير.

إن المواطنة لا تركز على الجانب العاطفي فقط لحب الوطن، بل تركز على الجانب المدني التطبيقي في هذا الانتماء الذي يعكس إحساس الفرد بواجباته تجاه الحياة المدنية التي تنظمها السلطة السياسية في المجتمع، وحتى وإن كانت المواطنة على المستوى الفردي أحاسيس نفسية قبل كل شئ، لكن علينا أن نلاحظ أنه على المستوى الكلي يقاس نجاح أو فشل المجتمعات

السياسية بمدى تفوق نظامها السياسي والاجتماعي في رفع مستوى الشعور بالانتماء الايجابي بين أكبر نسبة من سكان المجتمع، والفشل في ذلك يستدل منه على وجود خلل ما في العلاقة بين السلطة وأفراد المجتمع أو لنقل مع قطاع منهم ممن تتناقص بينهم المظاهر الايجابية التي تتطلبها المواطنة بمفهومها الصحيح، ويمكن القول إن فكرة المواطنة قد لخصها **كلولوفور** في قوله: "**لا يوجد إنسان واحد فائض عن الحاجة فالوطن يضم الجميع ويحتاج الجميع**" (هاني عياد، 2004، 12)

ب- المجتمع الافتراضي ...والسبيل نحو المواطنة الافتراضية

المجتمع الافتراضي، الفضاء الالكتروني، المجال العام، الاعلام الجديد، النظام الرقمي،...، كلها مصطلحات تعبر عن جماعة من البشر تربطهم اهتمامات مشتركة، ولا تربطهم بالضرورة حدود جغرافيّة أو أواصر عرقيّة أو قبليّة أو سياسيّة أو دينيّة، يتفاعلون عبر وسائل الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي الحديثة، ويطوّرون فيما بينهم شروط الانتساب إلى الجماعة وقواعد الدخول والخروج وآليات التعامل والقواعد والأخلاقيات التي ينبغي مراعاتها. وبتعبير دي موور ووايجاند de Moor and Weigand المجتمع الافتراضي هو "نظام اجتماعي تكنولوجي."(عبد العال الديربي، 2013)

ارتبط بروز مفهوم المجتمع الافتراضي بالثورة التكنولوجية التي شهدها مجال المعلومات والاتصال والتي ساهمت في عملية التفاعل الاجتماعي الالكتروني من خلال انتاج ونشر واستهلاك وتبادل المعلومات ضمن شبكات رقمية، وتتسم المجتمعات الافتراضية بـــ:

1- وجود مجموعة من الناس بغض النظر عن عددها أو لغتها أو جنسها أو جنسيتها أو هويتها.(عبد العال الديربي، مارس2013)

2- التواصل الشبكي المتداخل INTERCONNECTEDNESS: الذي يسمح بالتواصل المتعدد الأقطاب بشكل آني وسريع بما يحقق ديمومة التفاعل و التواصل.

3- سرعة الاستجابة والدخول: من خلال تبادل التفاعل بين مختلف الأطراف في اطار الجماعة الافتراضية بشكل طوعي ارادي حر.

4-التفاعلية: INTERACTIVITY : قدرة المستخدم على الاستجابة والمشاركة في تبادل المعلومات وفق طبيعة الجماعة ما يجعلها مرنة وقابلة للتغير .

5-وسيلة التواصل: والتي تعبر عن التطبيقات الحديثة التي تجمع افراد المجتمع الواحد، والتي يكون استعمالها وفق شورط العضوية من اسم مستخدم وكلمة مرور، ولعل أهمها مواقع التواصل الاجتماعي (FACE BOOK , MYSPASE, FLICKER)، المدونات الاجتماعية،

المنتديات الالكترونية، ...(إبراهيم بعزيز، 2011، 48)

إذا كان الأفراد في المجتمعات التقليدية تربطهم علاقات طبيعية أساسها الانتماء القبلي أو العشائري أو الجغرافي أو السياسي في اطار الدولة–الأمة، فالتساؤل يطرح حول إشكالية الانتماء للجماعة الافتراضية التي تختزل فيها الأطر الجيو–سياسية للدول، فمن أين ينبع ذلك الإحساس؟ وماهي محدداته؟

حاول كل من ماكميلان وتشافيز(McMillan and Chavis (1986 و دي موور ووايجاند (de Moor and Weigand (2007البحث عن العلاقة بين الشعور بالجماعة والانتماء اليها من خلال البحث في مراحل تأسيس الجماعة الافتراضية وكيفية تشكل الوعي والشعور بالانتماء الافتراضي، فتوصلت الدراسات الى ضرورة توفر العوامل التالية:

– العضوية والتسجيل: أي تسجيل العضوية في الجماعة عبر التطبيق المختار وبداية التفاعل معها وتبادل المعلومات وتنامي الإحساس بمكانة الفرد وأهميته في الجماعة.

– تنامي الإحساس بالقدرة على التأثير: من خلال علاقات التأثير والتأثر بالجماعة من خلال تبادل الدعم وتحقيق الاشباع النفسي والارتباط العاطفي.

– الحضور والتواجد الدائمين بما يعزز الروابط النفسية والعاطفية وتبادل معلومات أكثر.

– الثقة: رغم أن التواصل الافتراضي لا يتم وجها لوجه إلا أنه غالبا ما تنشأ ثقة كبيرة بين أعضاء الجماعة خاصة إذا كانت هوية المستخدمين معروفة في العالم الواقعي وتجمعهم ميولات وثقافات مشتركة. (عبد العال الديربي، 2013)

– شعور الفرد بالانتماء الجماعي الذي يكون نتاج للتبادل الذي يحدث بين الافراد–الأعضاء الذين يقدرون على تكوين إحساس بالهوية ينبثق من الإحساس بالاهتمام والرغبة في المشاركة من جهة وبين شعوره بالمسؤولية اتجاه الجماعة من جهة.

على ضوء ذلك تترسخ فكرة المواطنة الافتراضية Virtual Citizenship المتحررة من الحدود الجيو–سياسية للدول، والحاضنة لمنظومة جديدة من القيم تنتظم فيها مكونات المواطنة حول الانتماء كنواة مركزية في الجماعة الافتراضية، إذ يتمتع فيها الفرد بمجموعة من الحقوق وتقع عليه مسؤوليات تحدد دوره في الجماعة الافتراضية لا الدولة، فيحتفظ فيها المواطن الافتراضي بحق ممارسة المواطنة وفقا لقوانين الجماعة يتجاوز فيها الأطر القانونية والتنظيمية للجماعة السياسية(المجتمع–الدولة–الأمة).

2– المواطنة الوطنية والمواطنة الافتراضية: تكامل أم تصادم؟

إن بروز نمط المواطنة الافتراضية بطابعه الرمزي وضع المواطنة الوطنية موضع استفهام

من حيث كونها وضعت المواطنة حدا لحصرية ارتباطها بالحدود الجيو–سياسية للدولة–الأمة، فتطرح إشكالية جدوى المواطنة التقليدية في تحقيق التلاحم والانسجام المجتمعي في عالم افتراضي؟

إن المواطنة التقليدية بمفهومها المعبر عن العلاقة القانونية بين الفرد والدولة والذي يؤسس لمنظومة حقوق وواجبات في اطار الدولة الوصية على المجتمع التي يكون فيها انتماء الفرد وولائه للدولة التي تمنحه الجنسية كرمز لمواطنته، فقد عرف المفهوم عدة تناقضات أثبتت قصور وعجز المفهوم في احتواء كل مكونات المواطنة لا سيما بعد بروز "المواطنة الما فوق وطنية" أو "المواطنة المتعددة الثقافات" أو "المواطنة العالمية" التي تتجاوز فيها البعد السياسي المتمثل في عامل السيادة إلى أبعاد أخرى أساسها البناء الثقافي أو الشراكة الاقتصادية والتجارية، ليجد الفرد نفسه أمام مواطنة إضافية تُمنح له تتمحور حول منظومة قيم مشتركة يُفترض بها أن تكمل المواطنة الوطنية لا أن تناقضها، إلا أن الواقع أثبت العكس، إذ انه وبالرجوع أي الواقع "كتجربة الاتحاد الأوربي مثلا" فرغم أن معاهدة أمستردام نصت على أن "مواطنة الاتحاد تكمل المواطنة الوطنية ولا تحل محلها"، وإن سمحت معاهدة ماستريخت للوحدة الاوربية الموقع عليها سنة 1993 بتجسيد المواطنة الاوربية من خلال تعزيز كرامة الانسان الأوربي (حرية التنقل، حرية التصويت والترشح...) وتجسيد المواطنة الديمقراطية كمشروع مدني قائم على ركيزتين هما: حرية الانتماء وإمكانية تعدده وحتى تبدله والمساواة في الحقوق الفردية،(علي خليفة، 2011، 22) ورغم أن هذه الأفكار سمحت بتشكل منظومة مواطنة اوربية في اطار جيو –سياسي إقليمي يتمثل في الاتحاد الاوربي إلا أننا لاحظنا تشتت منظومة القيم المكونة للمواطنة الاوربية من خلال مظاهر تشتت الهوية الوطنية، بروز أزمة المواطنية le civisme ، وانحسار حقوق المواطنة بسبب عمليات الاستيلاب نتيجة الرأسمالية المتوحشة لتصبح المواطنة حق عرضي قابل للانتهاك كلما تغيرت الظروف السياسية والاقتصادية.(سيدي محمد ولديب،2011، 128/125)

كما شهد العالم مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ثورة في عالم التقنيات كأبرز افرازات العولمة، فعرفت تطور كبير في تكنولوجيات الاعلام والاتصال واستخدام واسع النطاق لشبكة الانترنت عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو ما يعرف بالإعلام الجديد ما أدى الى تغيرات عميقة مست كل التمثيلات السياسية والاجتماعية أدت الى تغير الأدوار بين مختلف الفواعل بانحسار بعضها (تراجع أدوار الدولة في بعض المجالات) وبروز فواعل جدد (المجتمع المدني العالمي، الشركات المتعددة الجنسيات...)، كما أتاحت تقنيات الاتصال ممثلة في مواقع التواصل الاجتماعي سهولة وسرعة وحرية تواصل الناس ببعضهم البعض وتبادل الأفكار

والخبرات والتأثير ومناقشة قضاياهم السياسية والاجتماعية بحرية مطلقة ودون قيد، فنشأت أنماط من المشاركة والتفاعل ما عمق الروابط بين الافراد والجماعات ذات الاهتمام المشترك لتولد لديهم الإحساس بالمسؤولية المشتركة والانتماء الجماعي في ظل فضاء رمزي أو ما أسماه (يورغن هامبرماس) سنة 1962 بالمجال العام الذي يعد اطارا جديدا لعلاقات اجتماعية عابرة للقوميات والأماكن، والذي يتكون من مجموعة من الأفراد لهم سمات مشتركة مجتمعين مع بعضهم كجمهور، وأن نجاح المجال العام يعتمد على مدى الوصول الى والانتشار القريب من فكرة العالمية، مع محاولة إيجاد سياق اجتماعي ملائم.(نرمين زكريا خضر، 2009، 943-944)

لقد ألقى الاستخدام الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي بضلاله على تغير العديد من القيم، وبروز أنماط وقيم جديدة كان لمفهوم المواطنة النصيب الأكبر فيها، فبرزت المواطنة الافتراضية التي تعبر عن التمثيل الرقمي للفرد-العضو في الجماعة الافتراضية والتي تربطها اهتمامات مشتركة ويسعون الى تحقيق أهداف مشتركة، وبرز شكلين من المواطنة الافتراضية، **المواطنة المقننة** والتي تضم مستخدمي المواقع المقننة كالبوابات الحكومية والوزارات....والتي تعبر بـــ:...org.gov.edu ، و**المواطنة الحرة** وهي التي لا يتحرك فيها المستخدم بكل حرية كمواقع الدردشة والمدونات....، (خالد منصر،2015، 17)، ولقد سمح الفضاء الالكتروني بتغطية ما عجزت عنه الدولة في الاستجابة لحاجات الفرد-المواطن سواء سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا-ثقافيا، فأتاحت قنوات الاعلام الجديد الفرص أمام الافراد في إدارة الشأن العام دون قيد وتعزيز مبدأ المواطنة الديمقراطية القائم على إقرار المساواة بين الجميع والمشاركة الفعالة في النشاط السياسي والاقتصادي والمساءلة والرقابة دون أن يتعرض المستخدم لأي ضغط أو ابتزاز، كما تسمح بتعزيز الذات لمن لا يملك فرصة لخلق كيان مستقل في المجتمع يعبر به عن ذاته من خلال فتح حساب خاص به ليكون عضوا في مجتمع عالمي لا محلي فقط، وتساعد أيضا على ربط علاقات اجتماعية والتواصل مع الغير، بغض النظر عن الاختلاف في الدين والثقافة والهوية إلا أنه يجمعهم الاهتمام المشترك وتعزيز الحوار بين مختلف الثقافات، كما يساعد على بلورة رأي عام موحد تجاه قضايا معينة فمثلا كان لثورات الربيع العربي النصيب الأكبر فيها إذ تمت التعبئة لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما تحولت الى مدارس للتنشئة الاجتماعية والسياسية، في هذا الاطار قد **تتكامل أو تتصادم** المواطنة الوطنية والمواطنة الافتراضية إذا ما حملت الأخيرة في طياتها آليات **بناء أو هدم** مكوني الهوية بمندرجاتها والانتماءات بتعددها، **فالهوية** باعتبارها مفهوم متحرك وفي حالة بناء دائم من خلال الوضعيات التي يكون فيها الأفراد والجماعات ونوعية العلاقات الموجودة بينها وفي كل تلك الوضعيات وما يحدث داخلها من

علاقات، يقوم شعور الانتماء بوظيفة هامة في تأكيد الهوية ورسم حدودها، فهي جسر يعبر من خلاله الفرد إلى بيئته الاجتماعية والثقافية، وترتبط القدرة على إثبات الهوية بالوضعية التي تحتلها الجماعة في المنظومة الاجتماعية ونسق العلاقات فيها (محمد العربي ولد خليفة، 2003، 92)، وتتأكد عملية بناء الهوية بعمليات التنشئة الاجتماعية ونشر الوعي والادراك السياسي والاجتماعي والمشاركة في الحياة الاجتماعية ما يغرس قيم الانتماء والولاء والوطنية والاعتراف بالآخر، إلا أن الاعلام البديل جعل من الفرد متعدد الانتماءات ما جعل الهوية ليست جامدة بل دينامية ترتبط بالظروف الخاصة للفرد وبخبراته وخياراته الأساسية في الحياة وبتفاعله مع انتماءاته المتعددة، في نفس الوقت تسمح للفرد بأن يكتشف كرامته النابعة من انسانيته لا من انتماءاته العرقية أو الدينية أو السياسية، وبهذا يسعى الفرد الى تكوين ذاته التي لا تتمحور حول خصوصيته الفردية فحسب، بل وفق مقتضيات العلاقة مع الطرف الآخر في اطار فضاءات مشتركة تسمح بتشكل الوعي والادراك لدى الفرد بهويته الجديدة وما يميزها عن غيرها، في ذات السياق تطرح مسألة **الانتماءات** التي عادة ما تتصارع لدى الفرد–المستخدم أحاسيس الانتماء الى الإنسانية في اطار المواطنة الافتراضية، والوطنية في اطار المواطنة الوطنية، والمحلية في اطار المواطنة الما دون وطنية (أقليات، طوائف...)،(علي خليفة ، 2015، 220–222)، على ضوء تلك التناقضات تشكل رأي يقضي بعدم جدوى المواطنة الافتراضية، مستندين في تبريراتهم على مسألة حقوق المواطن الرقمي وكيفية الحفاظ عليها في حالات القرصنة والتحايل والجرائم الالكترونية، كما أن الفضاء الالكتروني ليس هو الوحيد التي يتفاعل معه الفرد إذ يعمل على تجزأة النسق القومي وتهديد الوحدة والتلاحم الوطنيين.(خالد منصر، 2015، 146)

– المواطنة العربية في ظل عالم افتراضي: واقع جديد ورهانات جديدة

ظل الحديث عن المواطنة في العالم العربي محل جدل سياسي وثقافي واسع النطاق حول حقيقة المواطنة فيها، فرغم جهود الدولة العربية في إقرار المواطنة – قيمةً وممارسةً– من خلال اعترافها بحقوق الفرد العربي ومحاولة اعلاء كرامته وفق ما نصت عليه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية(الإعلان العالمي لحقوق الانسان، ...) والنصوص الداخلية والتي تبدو خطوات جليلة إلا أنها تظل يافعة، فلا تزال ممارستها تمس انتهاكات للفرد العربي تطال جسده، ممتلكاته، فكره، كما أنه لا يمكن الحديث عن المواطنة في غياب ديمقراطية التي تعد اللبنة الأساسية لقيامها، والحديث عن الديمقراطية في العالم العربي لا يزال في بداياته، فرغم الخطابات والشعارات حول التوجه الديمقراطي العربي وبعض التغيرات الديمقراطية الشكل في الممارسة(الانتخاب كوسيلة للتداول السلطوي) والمؤسسات (تشكيل هيئات تمثيلية وانتهاج اللامركزية) إلا أنه لا تزال هناك

العديد من المظاهر البعيدة عن الديمقراطية والتي حدت من فكرة المواطنة كضعف الضمانات القانونية وضبابيتها، بروز نمط الدولة البوليسية وسيطرة خطاب العسكرة بدل الدمقرطة، غياب الشفافية في عمل المؤسسات السياسية، ضعف التمثيلات المدنية، .....، كما أن الحديث عن مواطنة عربية يضعنا أمام عدة إشكالات تتعلق بهوية الوطن العربي– تقسيم جغرافي أم سياسي، ما هي تركيبة الوطن العربي –اجتماعيا وثقافيا– واشكالية التجانس المجتمعي فيه؟ ما واقع الهوية والانتماء العربي في عالم افتراضي معولم؟ العالم العربي والمواطنة الافتراضية: أي علاقة؟

تعددت المقاربات التفسيرية لتكييف المنطقة العربية، حيث خرجت "العروبة" عن التحجيم الجغرافي، لتعبر عن إطار استيعابي ممتد لا يقف عند الحدود الجغرافية أو العنصر أو اللون أو اللون وانما هي تعبير عن كيان حضاري يجمع الدول العربية دون أن يذيب خصوصياتها، إلا أنه منذ بداية القرن العشرين، آثرت النخب العربية القائدة أن تؤطر هذا الكيان وتحصره في نطاق جغرافي لم يكن أصلا لنشأته وتعددت محاولات التكييف والتعريف بهذا الكيان استنادا الى عدة عوامل: تاريخية وأخرى جغرافية.

1–**التكييف القومي للمنطقة العربية:**(القومية العربية): لقد تقدمت فكرة القومية مع نهاية ستينات وسبعينيات القرن العشرين، ومثلت أيديولوجية شكلية تم ملؤها بمحتويات متعددة(قومية اشتراكية وأخرى لبيرالية)، إلا أنها لم تستطع تحقيق التكييف المناسب للمنطقة، وذلك لأن الكيان العربي لم ينشأ أمة منحدرة من عنصر واحد قادها قائد قومي ليوحدها(مثل بسمارك في ألمانيا) ولم تنطلق حضارتها لدواع قومية، وإنما هي أمة وحدتها عقيدة سماوية أخرجتها من طور حضاري إلى آخر، لذلك لم تكن العروبة في ثقافة الانسان العربي وخياله بعدا أساسيا في تاريخه وحضارته التي صنعها المسلمون العرب، الفرس، الترك، القوقاز،....، كما أن الأمة العربية ككيان لم يثبت رجوعه إلى أصل عرقي واحد وإنما هم شعوب متنوعة في أصلها العرقي، متعددة في تاريخها وأنماطها الحضارية، إلا أنها وحدتها اللغة أولا ثم العقيدة لتتحول إلى اطار ثقافي حضاري استوعب داخله الأعراق والأجناس المختلفة، إلا أنه ما يمكن قوله هو إن كانت القومية في أوروبا قد عملت على توحيد الكيانات الاجتماعية الحضارية في وحدات سياسية مركزية تمكنت من مواجهة عوامل التجزئة، فإنه على العكس في المنطقة العربية فقد عملت على تفتيت الدولة العثمانية باعتبارها الرابطة السياسية بين الشعوب الإسلامية، كما عملت على تفتيت الأمة العربية إلى كيانات مصغرة في صورة دول تحكمها علاقات صراع أكثر من علاقات تعاون، ناهيك عن النزاعات الانفصالية على أسس قومية (الأكراد في العراق مثلا).

2–**التكييف الإقليمي للمنطقة العربية:** (الاقليمية العربية) ينظر هذا التوجه إلى المنطقة

العربية على أنها تشكل اقليما جغرافيا واحدا أو منطقة واحدة، وذلك نتيجة انتشار حقل الدراسات المناطقية في السياسة المقارنة في ستينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة، واتخاذ الوطن العربي كوحدة للتحليل والمقارنة بين الدول التي تقع في اقليم واحد يشترك في حد أدنى من الخصائص.

-الوطن العربي يتكون من وحدات أساسية هي الدول، ومن ثم ينطلق في تكييف المنطقة من مدخل الدولة بوصفه مكونا أساسيا.

-هذه الدول العربية تربطها علاقة تنظيمية في منظمة إقليمية عامة الاختصاص هي "الجامعة العربية".

وعليه، فالعرب يمثلون نظاما إقليميا مكتمل الأبعاد المؤسسية والنظامية والاجتماعية والثقافية، إلا أن البعد الجغرافي لا يعد محددا أساسيا لها، فلا يمكن الجزم بانتهاء المجتمعات العربية عند الحدود الجغرافية للدول كما هي محددة في الخريطة السياسية، كما لا تمثل الحدود الجغرافية حدودا اجتماعية حضارية ثقافية ذلك لأن سكان الحدود في الدول العربية يمثلون حلقات متسلسلة بين الدول في إطار العمران الحضاري للمنطقة.(منى عبد المنعم أبو الفضل، 2000، 10-15)

إن الاشكال الذي يتمحور حول المواطنة العربية ينبع اذن من أن النظم السياسية العربية مختلفة فيما بينها وإن كانت هناك بعض السمات المشتركة كاللغة والتاريخ والدين، إلا أنها لا تخضع لنموذج سياسي مشترك تتوحد فيه مبادئ وقواعد تنظيم وممارسة السلطة ما نجم عنه اختلاف في الثقافات السياسية ونمط الولاء والانتماء، الذي تجسد في بروز أنماط عديدة من المواطنة تتعارض في مضامينها مع الوضع القانوني لمفهوم المواطنة،(سيدي محمد ولديب،2011، 130) كما أن المنطقة العربية شديدة التعقيد والتنوع، فهي ذات بنية اجتماعية متعددة الثقافات والتمثيلات واللغات ما جعل الفرد العربي مواطنا في أكثر من مستوى بوصفه مواطنا في الجماعة الما دون وطنية-قبيلة، عشيرة، طائفة...- ، الدولة، القومية، الإقليمية...، الأمر الذي يهدد أهم مكوني المواطنة (الهوية والانتماء)، فالهوية التي تقوم على الوحدة التي لا تتجزأ ولأن الهوية ذات، والذات غير قابلة للتعدد لكنها تحمل مواصفات تميز كل أمة عن غيرها، وتتميز الأمة العربية بكثرة الانقسامات والتمثيلات في دينامية دائمة تتفاعل لتبرز قضايا متعددة قد تكون محل وفاق أو خلاف حول البدائل المطروحة لحلها ما يؤدي الى انقسام الرأي العام حولها، ما يخلق هويات سياسية، ثقافية ...حولها، ما جعل الفرد العربي في حالة من التوهان والتشتت وفي رحلة بحث مستمرة عن مواطنته الكاملة التي يحقق فيها حاجياته يضع فيها

مسؤولياته، ولقد كان لضعف خبرة الدولة العربية دورا بارزا في ذلك، فرغم شعاراتها حول اعلاء قيمة المواطنة العربية إلا أنها لم تحض بأولوياتها فقد فشلت في ضمان حقوق المواطنين وحمايتهم والانشغال بقضايا محاربة التخلف، والتنمية، والأمن والمأسسة لنظام عربي ديمقراطي ... الأمر عثر عملية المصالحة بين الدولة والمواطن وعمق من أزمة المواطنة العربية .(تيتي حنان، 2014، 86-87).

ومواكبة لتحولات العصر وما فاضت به تكنولوجيا الاعلام والاتصال التي حولت العالم العربي من اطار جيو – سياسي الى فضاء عام مفتوح، وفي ظل التغيرات الرقمية الجديدة التي فرضت قيود ومنحت فرص جديدة أمام الفرد العربي يطرح تساؤل حول إمكانية أن تحقق المواطنة الافتراضية ما عجزت عنه المواطنة الوطنية في العالم العربي؟ أو أن تعمق الفجوة أكثر بين الفرد وهويته العربية؟

للإجابة على هذا التساؤل يجب علينا الوقوف على بيانات إحصائية حول استخدامات الشبكة العنكبوتية في العالم العربي، إذ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية حسب احصائيات مارس 2017 أكثر من 135 مليون مستخدم، يستخدم أكثر من 71 مليون منهم الإعلام الاجتماعي بنشاط حالياً. بالإضافة إلى ذلك، بات الانتشار الواسع للاتصال الرقمي في العالم العربي، من خلال 400 مليون جهاز جوال يخلق فرص وتحديات جديدة للحكومات والأعمال، تتصدرها مصر بأعداد مستخدمي قدر بـــ 34.800.000 مستخدم، فيما تقدمت المملكة العربية السعودية إلى المرتبة الثانية على حساب المملكة المغربية التي تراجعت إلى المركز الثالث عربيا، تليها الجزائر، مقابل تراجع العراق الى المركز الخامس، فالسودان، تليه الامارات العربية، فتونس والأردن على التوالي، وتراجعت سوريا الى المركز العاشر، يليها مباشرة على التوالي كل من لبنان وسلطنة عمان، الكويت فلسطين ليبيا دولة قطر، البحرين، اليمن، موريتانيا، الصومال، جيبوتي، جزر القمر.

ويلحَظ في هذا السياق أن نسب نمو قطاعات مستخدمي الانترنت وانتشاره كوسيلة لتلقي الأخبار والتواصل، في المنطقة العربية والإقليم، هي بين الأعلى على مستوى العالم وبنسبة أكثر من 3000% في فترات معينة.

من جهة أخرى، وبحساب نسبة أعداد مستخدمي الانترنت إلى عدد السكان لكل دولة، تتبوأ دولة قطر المرتبة الأولى بنسبة تصل إلى أكثر من 94% من عدد السكان، تليها كلا من الإمارات العربية المتحدة بـــ90.6% والمملكة البحرينية بـــ90.1%.

بالمقابل، تشهد الدول العربية الواقعة في القارة الأفريقية، أدنى نسبة لأعداد مستخدمي

الإنترنت إلى إجمالي عدد السكان لكل دولة. هنا، تسجل الصومال النسبة الأدنى بـــ 5.8%، بينما تسجل جزر القمر النسبة 7.3%، جيبوتي 16.5% وموريتانيا 16.7%.(إحصاءات مستخدمي الانترنت، Internet World Stats)، مارس 2017)

أما بخصوص مواقع التواصل الاجتماعي، فقد توصلت دراسة تحت عنوان "الاعلام الاجتماعي العربي" صادرة في مارس2017 عن كلية دبي للإدارة الالكترونية الى الحقائق التالية:

– 64% من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في البلدان العربية هم تحت عمرالـــ 30.

– اللغة العربية هي اللغة الأكثر استخداماً في الأنشطة في البلدان العربية بنسبة 5 بالمئة.

– 1 من اصل 3 المستخدمين في المنطقة من السيدات –أقل من نسبة نشاط النساء على المواقع الاجتماعية عالميا– حيث لم تشهد هذه النسبة أي تغيرات خلال السنوات الست الأخيرة.

– 1 من اصل 4 مستخدمين فقط هي من السيدات، في دول الخليج العربي، بنسبة 24،6% من مجمل المستخدمين.

– وسيدة واحدة من أصل 3 مستخدمين، في باقي الدول العربية، بنسبة 32،6% من مجمل المستخدمين.

– 36% من المستخدمين نساء، في بلدان المغرب العربي، وتشكل هذه النسبة، الأعلى عربيا.

– من جهة أولى، فإن فلسطين –الضفة الغربية وقطاع غزة– الدولة العربية الأولى من حيث التوازن بين الرجال والنساء على الفيسبوك. فيما سلطنة عمان هي في آخر القائمة من جهة أخرى.

– تشير النتائج إلى أن وسائل الإعلام الاجتماعية في العالم العربي، تكتسب أهمية متزايدة وتتغلغل في حياة العرب، خاصة منهم المراهقين والشباب، كما أن النسبة الأكبر من مستهلكي الإعلام الاجتماعي ذكور.(كلية دبي للإدارة الالكترونية، 2017)

ويعد الفايسبوك الموقع الأكثر رواجاً في البلدان العربية، وتشير الإحصاءات بداية عام 2017 إلى وجود ما يقرب من 156 مليون مستخدم "فعال ومتفاعل"، بزيادة 41 مليون مستخدم مقارنة بعام 2016، الذي كان فيه إجمالي عدد المستخدمين في الدول العربية 115 مليونا، تتصدرها مصر ب33 مليون مستخدم، الجزائر اكثر من 16 مليون مستخدم، الصومال اقل من 8 مليون مستخدم.

ولقد أثبت الواقع مدى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على مجريات السياق السياسي والاجتماعي العربي، من خلال عملية التعبئة بضرورة التغيير السياسي في المنطقة العربية

المتمثلة في ثورات الربيع العربي سنة 2011، إذ فرضت مواقع التواصل الاجتماعي نوع من الشراكة بين الشعوب العربية، حول بلورة رأي عام عربي بضرورة الإصلاح والتغيير، حيث ساهمت في نقل الأحداث وتجريد الأنظمة السياسية العربية من أدواتها التقليدية ومواجهتها رقميا والعمل على فضحها ما صعب عليها السيطرة عليها، كما ساعدت في التداعي السريع للاحتجاجات من منطقة لأخرى، فانتقال الثورة من بلد لآخر بسرعة يشير إلى ما اعتبره بعض الباحثين أن فكرة العروبة بالمعنى الثقافي والايديولوجي ما تزال حية، خاصة وأن نموذج التغيير (الاحتجاجات والثورة) لم ينتقل للجوار غير العربي (كالدول الافريقية)، وتغليب ثقافة الصورة على ثقافة الكلمة إعلاميا وفكريا، حيث تم تجاوز الآليات التقليدية للثورة، فالشعب (الشباب) هو الزعيم، إذ عرفت المنطقة العربية انتشارا واسعا لمستخدمي الفايسبوك سنة 2012 كما هو موضح في الشكل أدناه:

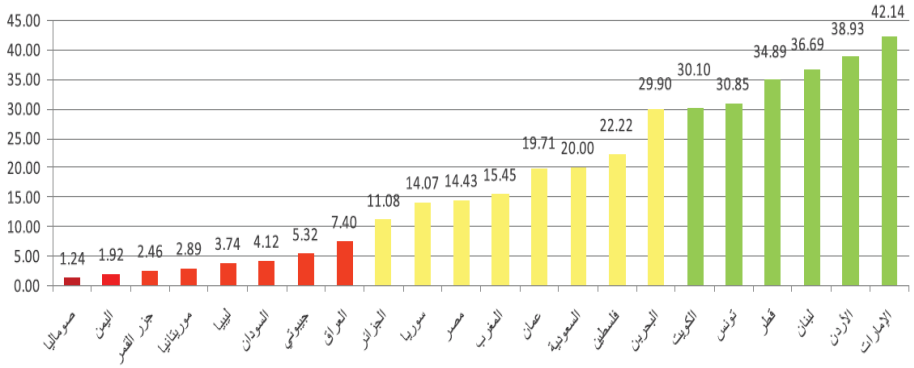

المصدر: كلية دبي للإدارة الحكومية، تقرير الإعلام الاجتماعي العربي، الامارات:ماي 2013، ص 01.

وكان لشبكات التواصل الاجتماعي تأثير عالي الفاعلية لم يتصوره المحللون وخبراء الإعلام والاتصال، فرغم أنها لم تكن سببا في قيام هذه الثورات، إلا أنها جعلتها ممكنة وعجلت بها، ومنحتها القدرة على النمو، وأكسبتها مزيدا من التأييد والتعاطف داخليا ودوليا.

كما ساهمت في اخراج المجتمع المدني العربي من صورته التقليدية إلى شكل آخر محاولا تجاوز حدود الدولة القطرية في شكل جديد هو "المجتمع المدني الإفتراضي" الذي لعب دورا لا يستهان به في التعبئة لهذه الانتفاضات وتنظيمها اذ سجل نمو ملحوظ وتفعيل واسع لتنظيمات المجتمع المدني الذي يشير إلى ذلك النوع من الأنشطة التي تقوم بها جمعيات العمل التطوعي بهدف التأثير في السياسات والأنماط والهياكل الاجتماعية، ولم يقف الأمر عند حد تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الوطنية فقط، وإنما تعدى ذلك إلى الحديث مؤخرا عما سمي "المجتمع

المدني العالمي الانساني" Global Civil Society" الذي يتكون لا على أساس الروابط القديمة أو اللغة أو العقيدة، بل على أساس الرابطة الجديدة الناشئة عن الاشتراك في الشبكات الإلكترونية. (علي حرب، 2000، 104)

ساهم بروز المجتمع العالمي في بروز "المواطنة العالمية" والذي يرى فيه "هابرماس" أنه يؤدي دورا حيويا في ترقية حقوق المواطنة، ولا شك أن بروز المجتمع المدني العالمي وبداية تشكل المواطنة العالمية سيضعف من تحكم الدولة التقليدي، وسيساهم في زيادة الخيارات أمام الأفراد لإيجاد حلول مشتركة وغير تقليدية للقضايا البيئية الاجتماعية والإنسانية المزمنة التي تواجه البشرية حاليا.

فرغم أن شبكات التواصل الاجتماعي قد ساهمت في بلورة رأي عام حول قضايا مشتركة من خلال نشر الوعي حولها والتعبئة لها وحتى المشاركة في ادارتها وحلها، إلا أنها خلقت مجالا ثقافيا عربيا يموج بتفاعلات عديدة جعلته يشهد واقعا ثقافيا خليطا من حيث تركيبته، ومظاهره بين الثقافة القومية العربية التي انحدرت إلينا من التراث لتصنع هويتنا وأسلوب حياتنا والثقافة الغربية المسلحة بتكنولوجيا الاعلام والمعلومات وقوة المعرفة ما خلق واقعا ثقافيا عربيا متأزما بمشكلات ثقافية كانت وليدة متغيرات العولمة والتحديث،(علي وطفة، 1995، 54) وتتمثل أهم مظاهر الواقع الثقافي العربي المعاصر في:

1- انهيار منظومة القيم العربية: إن المتأمل لواقع ثقافة المجتمع العربي يجد أن العالم الافتراضي ساهم في اضعافها، فالقيم التي حكمت عملية التحديث هي قيم غربية بالأساس يتناقض بعضها مع الموروث الثقافي، بالاضافة إلى التحولات الاجتماعية المتسارعة التي تحققت في ظل ايديولوجيات متباينة انضمت بعضها إلى منظومات قيمية لم تكن تنسجم مع منظومة القيم* العربية، فضلا عن الدعم الكافي من ايديولوجيا الأنظمة السياسية العربية التي لطالما طرحت منظومات قيمية بديلة بل نقيضة في بعض الأحيان وتحول دون تحديث الثقافة، ناهيك عن الإختراق الثقافي الذي نتعرض له، والذي يتغلغل في مكونات ثقافتنا من لغة وقيم وسلوكات الناس.(علي ليلة، 2006، 173)

ونتيجة لذلك، ظهر ما يسمى بالأزمة القيمية التي تعكس التناقض في السلوكات والاتجاهات الثقافية والسياسية للعالم العربي، فكثيرا ما تتوازن قيمتي الإنتماء والولاء للحزب السياسي والإنتماء للعشيرة أو القبيلة عند الفرد العربي، فيقع الأخير في حيرة وتردد بشأن طاعة من ومعارضة أي جهة، كما يعج واقع الثقافة العربية بالكثير من التناقضات بين القيم والمبادئ وبين التصرفات والممارسات، حيث تستورد أحدث الوسائل التكنولوجية وتستخدم وتعرض أحدث

الأفكار والمناهج، فتُقبل الفكرة من الخارج وتُرفض نفس الفكرة إن كانت من الداخل، فالأزمة القيمية تكمن في شعور الفرد العربي بالتمزق لأنه أصبح يعيش عالمين كلاهما غريب عنه، عالم الثقافة التقليدية التي لا تستطيع أن تضمن حاجاته وعالم الثقافة الصناعية الحديثة التي تشعره في كل لحظة بالنقص لأنه يستهلك منتجاتها دون أن يسهم في بنائها، وهو ما أدى إلى انهيار المنظومة القيمية للثقافة العربية، وسيطرت حالة الأنومى التي تعني أن سلوكيات البشر في حياتهم اليومية أصبحت ذات طبيعة عشوائية، وإحلال منظومة قيم جديدة في إطار خطر الغزو الثقافي الغربي بما لا يتماشى ومقومات البيئة العربية، وخلق ازدواجية في القيم وتعارض في الوضع القيمي الثقافي العربي الذي يؤدي إلى تلاشي بعض القيم التقليدية في المجتمعات العربية واحلال قيم جديدة كما قد يؤدي في نفس الوقت إلى تخلف ثقافي من مظاهره تفكك القيم الأصلية ووجود صراع مع القيم الواردة مما يولد حالة من الإنفصام الثقافي** لتتحول إلى حالة من التبعية الثقافية. (ملكة أبيض، 1984، 220)

2- أزمة الهوية واللغة: أصبحت الثقافة العربية تعاني أيضا من أزمة هوية تعكس حالة تفتت وتشرذم بين هوية تتطرف لتكتسى بالتراث وتستظل بقيمه في مقابل هوية تستوعب مفردات الهويات الأخرى الأكثر حداثة، مما جعلت من الفرد العربي في حالة من الازدواجية واللاستقرار الهوياتي، كما واكبتها أزمات لا تقل خطرا منها كأزمة الإنتماء والتي كان لها انعكاسات كالإنسحاب من المجتمع للبحث عن هويات مغايرة أو الهجرة نحو الخارج أو التطرف في الداخل،(جلال أحمد أمين، 1998، 64-65) كما تلازمها أزمة لغة، حيث يعاني الواقع العربي الكثير من التحديات المفروضة على لغتنا العربية والتي تعد بعد محوري في ثقافتنا ومكون قاعدي في هويتنا، فنجد شرائح واسعة من المجتمع لا تتحدث اللغة العربية بشكل صحيح (خاصة النخبة) بل تتقن اللغة الفرنسية أو الإنجليزية، مما أدى إلى تهميش اللغة العربية، وتسرب المفردات الأجنبية للمجتمعات العربية بشكل يهدد بنية اللغة العربية، ففي دول الخليج كثيرا ما تستعمل مفردات باللغة الهندية أو الإنجليزية أو الفارسية، وفي المغرب العربي والمشرق كثيرا ما تتسرب مفردات اللغة الفرنسية لتصبح مفردات التعبير في الوسط العربي، ما يؤدي إلى تشتت هويتنا العربية في مكونها اللغوي ناهيك عن اللهجات المحلية التي تمثل لغة التواصل اليومية والتي تشكل تحديا كبيرا أيضا للغة العربية.(علي ليلة، 2006، 177)

مما سبق يتضح أن منظومة المواطنة العربية غير مكتملة بعد، وذلك بسبب فشل الدول العربية في توفير الحد الأدنى من الحقوق وغياب فضاء عام يوفق بين التنوعات الثقافية والاجتماعية والسياسية ويتجاوز الانقسامات المجتمعية، وإن تمكن الاعلام البديل من احتواء الفرد

العربي واشباع بعض حاجاته إلا أنه يظل رمزيا ومؤقتا، ففي وقتنا المعاصر، لا يمكن القول بأن المواطنة الافتراضية تختزل المواطنة الوطنية أو العكس فكلاهما يعبران عن واقع جديد بمتغيرات جديدة يعيشها الفرد العربي كبروز ظاهرة التعددية الثقافية نتيجة للهجرة العالمية المتزايدة مع قدوم العولمة، وكذلك ظهور التكتلات السياسية الإقليمية الكبيرة، والتي وفرت فرصا للانتماء إلى كيانات وجماعات سياسية أكبر، الأمر الذي يلزم إعادة صياغة مفهوم المواطنة بما تتطلبه المتغيرات الجديدة، وبالشكل الذي يراعى فيه الحفاظ على مبدأ وحدة الهوية باعتبار الأخيرة لازمة للمواطنة. (أماني محمد طه وفاروق جعفر عبد الحكيم، 2013، 19- 21)

وإذا كان سؤال المواطنة في الماضي يركز على كيفية إدماج الأفراد كمواطنين ضمن إطار الدولة الوطنية، فإن سؤال المواطنة الآن ينصب على ما يبدو، على معالجة عجز الدولة الحديثة عن بناء المواطنة والحفاظ عليها بسبب عدم قدرتها على دمج الأفراد وتحقيق المساواة والعدل بين الجميع.

الخلاصة:

إن المواطنة باعتبارها علاقة قانونية بين الفرد ودولته ، تنشأ عنها منظومة حقوق وواجبات تكسبه صفة المواطن في المجال المدني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فهي أيضا التزاما أخلاقيا تجاه الوطن الذي يعيش تبدأ بالحب له وتنتهي بالولاء والإخلاص والشعور بالانتماء له، كما أن المواطنة الافتراضية تعبر هي الأخرى عن علاقة اجتماعية تفاعلية بين مجموعة من الأفراد-الأعضاء ضمن جماعة افتراضية عبر شبكة الانترنت تنقل القضايا من الواقع إلى العالم الافتراضي ومناقشتها بغض النظر عن حواجز الدين واللغة والأصل، فتنشأ تلك الرابطة والاحساس بالمسؤولية اتجاه الاخرين، وعليه فالمواطنة بمفهومها الافتراضي لا تمسح أو تلغى المواطنة بمفهومها الوطني فبدون تلك الأخيرة لا وجود للمواطنة بمفهومها العالمي فكلاهما يعاضد الآخر. ومن المهم القول أن بروز المواطنة الافتراضية لا يعني عدم الانتماء للوطن وسقوط الولاء للأسرة والجماعة أو الأمة، بل إن التواصل مع القضايا العالمية، كقضية البيئة وحقوق الإنسان والانفجار السكاني والفقر وتزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء في العالم لا يعني فقدان الاتصال بالوقائع الوطنية أو تجاهل الهموم الحياتية اليومية والمحلية التي ستظل ملحة، فستبقى الهوية الوطنية – على ما يبدو – قائمة بل إنها ستتعزز، لكن ستنمو بجانبها تدريجيا الهوية الإنسانية والمواطنة العالمية، إذا ما ساهمت وسائل الاعلام الجديد وبالأخص شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز الهوية العربية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية وتكوين الوعي والادراك السياسي والاجتماعي.

قائمة المراجع:

الكتب:

1.أبيض ملكة.(1984). **الثقافة وقيم الشباب**، دمشق: وزارة الثقافة السورية.

2.سعيد عبد الحافظ.(2008).**المواطنة: حقــوق وواجــبات**، القاهرة :مركز الدراسات الحقوقية والدستورية.

3.سيد محمد ولديب.(2011). **الدولة واشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، الأردن: دار كنوز للنشر.

4.طه أماني محمد وعبد الحكيم فاروق جعفر.(2013). **تربية المواطنة بين النظرية والتطبيق**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

5.علي حرب.(2000). **حديث النهايات: فتوحات العولمة ومأزق الهوية**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

6.هاني عياد.(2004). **المواطنة في التعليم**، سلسلة إصدارات منتدى حوار الثقافات (26)، القاهرة .

7.ليلة علي.(2006). "**حالة الثقافة العربية ومؤشرات رصدها**"، إسماعيل سراج الدين، **مرصد الإصلاح العربي**، مصر: مكتبة الإسكندرية

8.ولد خليفة محمد العربي.(2003). **المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الدوريات:

1.أمين جلال أحمد.(1998). **العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث** ، مجلة المستقبل العربي، العدد 234، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

2.أبو الفضل منى عبد المنعم.(2000). "**التعريف بالمنطقة العربية**"، مجلة إسلامية المعرفة، العدد09، (مصر: منشورات جامعة القاهرة

3.بعزيز إبراهيم.(2011). **دور وسائل الاعلام الجديدة في تحول المتلقي الى مرسل وظهور صحافة المواطن**، مجلة الإذاعات العربية، العدد03، تونس.

4.خليفة علي.(2011). ، **المواطنية ومسارات الدولة**، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

5.خليفة علي.(2015). **المواطنية من منظور علم النفس الاجتماعي**، مجلة إضافات، العددان 30/29، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية

6.منصر خالد.(2015). **دور الاعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة**، مجلة كلية الفنون والاعلام، العدد 01، الجزائر.

7.وطفة علي.(1995)." **الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي**" ، مجلة المستقبل العربي، العدد 192، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الدراسات غير المنشورة:

1.تيتي حنان.(2014). **دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام– حالة الثورات وقيم الانتماء لدى الشعوب العربية**، الجزائر: جامعة بسكرة.

2.خضر نرمين زكريا.(17/15 فبراير2009). **الاثار النفسية والاجتماعية لاستخدام الشباب المصري لشبكات التواصل الاجتماعي**، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الأول حول الاسرة والاعلام وتحديات العصر، مصر: كلية الاعلام.

مواقع الويب:

1.الديربي عبد العال.(2013). **المجتمعات الافتراضية**، https://seconf.wordpress.com

2.إحصاءات مستخدمي الانترنت، Internet World Stats)، مارس 2017)

3.كلية دبي للإدارة الالكترونية، احصائيات فيس بوك في البلدان العربية – 2017

* يشير مفهوم **القيم** إلى "ما يتفق عليه الأشخاص من المعاني والرموز الثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية على أنه يملك نوع من القداسة الاحترام ويعلمها الناس ويتبعونها ويمتثلون لها بشكل عفوي وتلقائي وتملك نوعا من الجزاء والعقاب الاجتماعي لمن يمتثل لها أو ينحرف عنها ... يتعلمها الناس عن طريق التنشئة الاجتماعية.

** الانفصام الثقافي هو الازدواجية بين منظومتين قيميتين ثقافيتين وفي الحالة العربية توجد هناك ثقافتين، ثقافة تقليدية وهي الميراث الثقافي للمجتمع العربي أو ما يطلق عيلها بثقافة الأصالة(الدين، العرف، القبيلة...) وثقافة حديثة تستمد أصولها من الثقافة الغربية(ثقافة المعاصرة).

Citizenship in The virtual spaces
Attraction between local Loyalty and globalized

Belkhir assia
political sciences department – 08 may 45 university -guelma
belkhir_assia@yahoo.fr

Abstract :

The issue of citizenship remains the focus of many Arab and Western thinkers and researchers, because the subject of citizenship has moved from the level of academic analysis to the level of institutional analysis, and it has become one of the most important issues that concern governmental and non-governmental organizations as a result of changes in the dimensions of the idea of citizenship, especially in light of the emergence of what is known as " Electronic community " witch is a new type of society as one of the consequences of globalization.

Keywords: Citizenship, Globalization, Virtual Society.